



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التصنيف: عام

اللغة العربية

28 شباط 2012

تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

مجلس حقوق الإنسان – الجلسة التاسعة عشر – جدول الأعمال رقم 3

لقد تسلم الأمين العام البيان التالي والذي تم توزيعه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996. وقد تم اصدار هذا البيان وتسليمه بدون تعديلات بنفس اللغات التي تم إرساله بها من قبل المنظمات الغير حكومية.

الأختفاءات الإجبارية بالأكراد في العراق :

يبحث عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين ، ومنذ قيام الحرب في العراق عام 2003، يبحث عن بعض أفراد عوائلهم الذين فقدوا نتيجة الحرب. يتراوح عدد من فقدوا في العراق بين الـ 250.000 – 1.000.000 شخص وفقا لمصادر عامه.

أختفى عشرات الآلاف من العراقيين خلال أسوأ أوقات الحرب ما بين عامي 2005 و 2007، وقد شوهد بعضهم يعتقلون من قبل جماعات مسلحة ترتدي الزي الرسمي ويوضعون في مركبات كبيره ، بينما أختفى بعضهم الآخر ببساطه، ولا يزال مصير العراقيين المفقودين مجهولا، ويقبع العديد منهم في إحدى السجون السريه ذات السمعة السيئه في العراق.

أصدرت منظمة العفو الدولية في أيلول 2010 مقالا بعنوان (نظام جديد بنفس الأسماء) ، ذكر في هذا التقرير موت العديد من المتهمين في السجون العراقيه نتيجة التعذيب أو الأسماء من قبل المحققين العراقيين وحراس السجن، وقد تم حجز عشرات الآلاف من المعتقلين بدون توجيه تهم أليهم، ولا يقوم الحرس بأخبار أقارب هؤلاء المعتقلين فيما أذا كانوا محتجزين أم مفقودين، وقد كان هذا مظهرا آخر من مظاهر الأحتلال الأكثر أحيابا للعديد من العوائل التي فقدت عزيزا لديها.

تم احضار 20.000 جثه الى معهد الطب العدلي في بغداد ما بين عامي 2006 وحزيران 2007، تم التعرف على أقل من نصفها وفقا لما ذكره الصليب الأحمر ، أما الجثث التي لم يطالب بها أحد، فقد تم دفنها في مقابر متفرقة في المدينه.

أضافة الى ذلك، أبلغ الطب العدلي بأنه يتسلم عددا من الجثث يقدر بـ 800 جثه شهريا منذ عام 2003، ويصعب تحديد أحصائيه محده لها. يقول الدكتور منجد صلاح الدين المدير العام لمركز الطب العدلي والذي يدير غرفة المفقودين بأن العدد الحقيقي للصور على قاعدة البيانات

هو سري ، لكن أعداد من فقدوا في بغداد ما بين عامي 2005 و 2007 يتراوح من 30.000 – 40.000 ، وقد تم جلب جثث أغلبهم الى المعهد.

صدر تقرير عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في 8 أيلول 2005 كان واضحا للغاية، فقد ربط مباشرة بين حملة الأعتقالات والاعتقالات والتعذيب والأعدامات التي يتم تنفيذها خارج نطاق القضاء وبين وزارة الداخلية، وهكذا فهي ترتبط بالقوات المتعددة الجنسيه التي تقودها الولايات المتحدة والتي قامت بدورها بأعادة تنظيم وزارة الداخلية وأسست مغاوير الشرطه الخاصه. أخبر جون بايس الذي غادر بغداد في كانون الثاني 2006 ، أخبر جريدة (أنديندنت أون سانداي) أن أكثر من ثلاثة أرباع عدد الجثث التي تم تكديسها في مشرحة المدينه تظهر دليل أصابات إطلاق نار في الرأس أو جروح تم أحداثها بواسطة المثقاب الكهربائي أو حروق السجائر. وقد نفذت المجموعات الشيعيه التي تقع تحت سيطرة وزارة الداخلية أغلب عمليات القتل تلك.

كما هو الوضع في البلدان الأخرى التي تورطت فيها الولايات المتحدة مع ما تطلق عليه بال (المقاومه المتمرده) ، قام موظفين في الجيش الأمريكي والمخابرات بتوظيف وتدريب وتجهيز قوات محلية موجهه أرتبطت بحملة أرهاق تحت رعاية الدوله ضد النسبه الساحقه من السكان المدنيين الذين أستمرروا برفض ومعارضة الغزو والأحتلال لبلدهم. أوضحت درجة الأولويه في توظيف وتدريب وتجهيز وتجنيد ومنح السلطه والسيطره على شرطه المغاوير الخاصه، أوضحت أن المدربين والقاده الأمريكيين قد أسسوا مقاييس لتلك القوات لكي تعمل بموجبهها. وقد كان العديد منهم بالطبع متهمها بأرتكاب جرائم فظيحه في سياق تلك الحمله. لكن المسؤوليه الأساسيه لتلك السياسه، والجرائم المتضمنه تقع على عاتق الأفراد الذين يشكلون التركيب الإداري المدني والعسكري في هيئة الدفاع الأمريكيه ووكالة المخابرات المركزيه الأمريكيه والبيت الأبيض، الذين دبروا ونفذوا وصادقوا على سياسه السلفادور المرعبه في العراق (الفينكس) ، وتقديمها للعامة على أنها (عنف طائفي) .

حقيقه: بصوره عامه، يرافق كل وحده من وحدات الشرطه العراقيه (مغاوير الشرطه الخاصه سابقا) ضابطين أمريكيين على الأقل مرتبطين بها، يكونون عادة من القوات الخاصه الأمريكيه. ألتحق مستشارون أمريكيون في تشرين الثاني 2005 بلواء الذئب ، ممن كانوا مسبقا ضمن الفوج 160 لعمليات الملاحه الخاصه ، ويعرفون كذلك بالصيادين الليليين.

جثث لم تتم المطالبه بها خوفا من الأنتقام:

أعلن تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يصدر منتصف كل شهر في 16 كانون الثاني 2007 ، أعلن أن الوضع في بغداد مدمر بصوره ملحوظه، حيث يتم العثور على جثث قتلى مجهولين تم أعدامهم بصوره يومية وبأعداد كبيره. غالبا ما تتحفظ عوائل الضحايا بخصوص المطالبه بجثث أبناءها من مراكز الطب العدلي السنه الموجوده في البلاد خوفا من الأنتقامات ، فعلى عوائل المتوفيين أن يجلبوا تصريح من مركز الشرطه الذي أحضر الجثه للطب العدلي ، لكن العديد منهم يكونون خائفين للغاية ، معتقدين بأن ضباط الشرطه قد يكونوا مسؤولين عن أختفاء ومقتل أفراد عوائلهم.

ذكر الهلال الأحمر العراقي في تقرير له في 20 آذار 2008 أنه سجل مايقارب 70.000 حاله فقدان في العراق بعد بدء الحرب، فحتى الهلال الأحمر العراقي لم يستثنى من حالة الفوضى التي حلت بالعراق، ففي 16 كانون الأول 2006 تم خطف 30 شخصا منهم من إحدى مكاتبهم في بغداد ، 13 منهم لايزالون مفقودين.

2003 – 2011 : هل فقد نصف مليون عراقي؟

قدر العدد الكلي للسكان المهجرين داخليا منذ تشرين الثاني 2009 بحوالي 2.76 مليون (467.517 عائله). أبلغ 20% من هذه العائلات بحالات أختفاء لأطفالهم. وهناك حساب بسيط يظهر أن هناك أكثر من 93.500 طفل مفقود من العوائل المهجره داخليا. علاوة على ذلك، أبلغ العديد من الناس بفقدان أفراد عوائلهم ، وتشير النسب التاليه (30% من الأفراد المهجرين داخليا، 30% من الأفراد المهجرين داخليا من العائدين ، 27% من اللاجئيين العائدين) تشير الى أنهم كانوا مفقودين بسبب الأختطافات والأبعادات والسجن، ولايعلمون ماذا حل بمن فقد من أفراد عوائلهم. مع ذلك، قد يقدم لنا التقرير التقريبي عددا يسبب الصدمه والرعب بالنسبه للأفراد المفقودين بين تعداد اللاجئيين والمهجرين داخليا لـ 2.600.000 شخص معظمهم من حالات الأختفاء القسري.

سجون العراق السريه سيئة السمعة:

أن سياسة الغموض التي أنتهجتها قوات الاحتلال الأمريكي، وبرنامج تسليم وكالة المخابرات المركزيه والسجون السريه الأمريكيه في العراق والتي فشلت حتى المنظمات الدوليه في تعيين موقعها ، تمت إضافتها الى العدد الكبير من السجون السريه في العراق، والتي قدر عددها أحد أعضاء البرلمان العراقي قائلاً بأنها تتجاوز الـ 420 سجناً سرياً، وقد قادت الى عدد كبير من الحالات المبلغ وغير المبلغ عنها من الأختفاءات القسريه. كما تم وصف ذلك في التقرير الذي قدمه بعض موظفين المنظمات غير الحكوميه لمكتب المفوضيه الساميه لحقوق الإنسان في سياق المراجعه الدوريه الشامله للولايات المتحده – تشرين الثاني 2010.

الضغط السياسي من أجل تقليل عدد القتلى:

ذكرت وكالة رويترز في 10 آب 2006 أن وزارات الصحه العراقيه والداخليه والدفاع قامت وبصورة منتظمه بأعطاء أرقام اقل من تلك التي ينشرها الطب العدلي. وقال المتحدث بأسم وزارة الصحه العراقيه أن الوزاره قد طلبت من موظفي الصحه لديها في بغداد عدم تسلّم أية جثه مجهولة الهوية ، بل يجب أن تتسلمها مشرحة معهد الطب العدلي.

الأختفاءات في نقاط التفتيش:

وفق مقالته مخلص العاني ، المتحدث بأسم هيئه حقوق الإنسان (وهي منظمه عراقيه غير حكوميه) ، ذكر في 6 حزيران 2007 أن عدد المواطنين الذين أختفوا بعد ألقاء القبض عليهم عند نقاط تفتيش في العاصمه بغداد قد ازداد بصورة ملحوظه منذ شباط 2007. وقد ذكرت وزارة حقوق الإنسان بأنها نظرت في العديد من القضايا حول أختفاء عراقيين بعد توقيفهم في نقاط تفتيش ، لكنها تقول بأن رجال الشرطه قدموا أدلة كافيّه توضح بأن ليس لهم يد في أختفاء هؤلاء، وهذا يناقض العديد من روايات شهود العيان .

لقد أصبح مفهومهما تماماً أن الغياب الواضح للعداله في بغداد قد قاد العديد من ساكنيها الى أن يفقدوا ثقتهم بالسلطات، سواء أكانت الجيش أو الشرطه أو الموظفين الحكوميين .

مناشده من أجل تحقيق دولي مستقل:

يعد العراق عضواً في ميثاق حماية جميع الأفراد من الأختفاء القسري منذ 23 تشرين الثاني 2010، وهو البلد العشرون الذي عليه أن ينفذ التصديق على هذا القرار. بعد متابعة تصديق العراق على هذا الميثاق الدولي ، تم تنفيذ تلك المعاهده أخيراً في 23 كانون الأول 2010. رفضت الولايات المتحده الأمريكيه التوقيع أو المصادقه على هذا الميثاق بحجة أن (محتواه لا يتماشى مع توقعاتنا) ، من دون إعطاء أي تفسير . وبهذا وضعت الولايات المتحده نفسها مره أخرى في موقع خارج فقرات القانون الأنساني الدولي.

وفقاً لقانون روما للمحكمة الجنائيه الدوليه والذي تم فرضه في 1 تموز 2002 عندما تمت أحواله كجزء من هجمة منتشره أو منظمه موجهه ضد أي مدني، بوصف الأختفاء القسري بأنه جريمة ضد الأنسانيه ، ولهذا فهو لا يخضع لحدود القانون.

شكلت الحكومه العراقيه في 27 نيسان 2011 لجنه لأقتفاء أثر آلاف العراقيين المفقودين منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحده عام 2003 وفق مقالته مسؤول رسمي. ضمت هذه اللجنه ممثلين من وزارة الدفاع (حزب الدعوه الإسلاميه) ، ووزارة الداخليه (حزب الدعوه الإسلاميه) ، ووزارة العدل (حزب الفضيله الإسلامي)، ووزارة حقوق الإنسان (حزب الدعوه الإسلاميه) إضافة الى الخدمات الاستخباراتيه وقوات مكافحة الإرهاب. ترتبط العديد من هذه الوزارات أو تشرف على قيادة الميليشيات ذاتها التي يشك في أنها نفذت معظم الجرائم الشرسه من الأعتيالات التي تنفذ خارج نطاق القضاء، والتي تحث على العنف الطائفي ، والتعذيب والأختفاء القسري وبالارتباط مع قوات الاحتلال، لذلك ، كيف من الممكن أن يتوقع المرء أن تقوم هذه اللجنه بالتحقيق في نفس الجرائم التي تعتبر ميليشياتها مسؤوله عنها؟

مطلوب التحقيق في سجن الجادريه وفضيحة التعذيب:

يذكر تقرير المقرر الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مواجهة الإرهاب في 19 شباط 2010 مايلي:

(في عام 2006 لفت الأنتباه غياب التحقيقات الفعلية بعد اكتشافها ، وقد نوهت بعثة الأمم المتحدة أن هذا حدث بعد عام واحد من اكتشاف مركز السجن غير القانوني في ملجأ الجادريه في بغداد في 13 تشرين الثاني 2005 حيث يتم احتجاز 168 متهم بصورة غير قانونية وتتم الأساءه أليهم. واصلت الأمم المتحدة والمنظمات الدوليہ غير الحكوميه بمطالبه الحكومه العراقيه بنشر ما تم اكتشافه خلال التحقيق حول هذا الاحتجاز غير القانوني. أن فشل الحكومه في نشر تقرير الجادريه ، إضافة الى التحقيقات الأخرى التي قامت بها الحكومه بخصوص أوضاع السجون في البلاد لايزال شأنا جادا ومثيرا للقلق، ويؤثر على الألتزام العراق بتأسيس نظام جديد مبني على أحترام حقوق الإنسان وحكم القانون).

لماذا لم يتم التحقيق في طبيعة ومدى التورط والتعاون بين أفراد وجماعات مختلفه داخل هيكلية الأحتلال الأمريكي ووزارة الداخليه؟ بعد كل ما تم ذكره ، كانت مقرات ضباط المخابرات الأمريكيه في نفس البنايه التي يحدث فيها التعذيب والأحتجازات غير القانونيه. لايمكن حل مشكله الأختفاء القسري الملحه في العراق من دون أجراء تحقيق دولي مستقل.

ماذا حدث لآلاف من المدنيين العراقيين الذين ألقوا القبض عليهم عام 2011؟

في غمرة انسحاب القوات ، تم ألقاء القبض على الآف المواطنين عام 2011 في جميع أنحاء العراق خلال عملية أطلقتها العناصر الأمنيه ضد عناصر حزب البعث المنحل. بدأ هذا الأجراء الصارم في تشرين الأول 2011 عندما قامت وزارة التعليم العالي بملاحقة أعضاء من جامعه تكريت في صلاح الدين ، وقد تبع هذا بموجة أعتقالات سريعه في 6 من أصل 8 محافظات عراقيه ، فقد ألفت قوات الشرطه في البصره القبض على 2312 مطلوباً منذ بداية عام 2011 الى 25 حزيران. معظم من قبض عليهم كانوا معتقلين بتهم أجراميه ونشاطات ارهابيه كذلك. وتم ألقاء القبض على بضع مئات منهم خلال الأشهر التاليه في محافظات عراقيه مختلفه، فقد قامت قوات أمن حكوميه بأعتقال 115 مدني في 31 تشرين الثاني خلال عمليات أقتحام وتفتيش تم تنفيذها في محافظات عراقيه مختلفه ضمت نينوى ، ديالى، بغداد، صلاح الدين، الأنبار وواسط وذيقار. كذلك تم أعتقال 347 مدنيا بعد أقتحامات وهجمات عسكريه مشابهه في محافظات عديده.

أعلنت الحكومه في بداية شهر تشرين الأول 2011 أنها أعتقلت 655 بعثي سابق ، فيما أكدت منظمات عراقيه غير حكوميه أن عدد المعتقلين تجاوز الـ 2000 مواطن برىء في نهاية شهر كانون الثاني 2012. ولايزال مصير العديد من هؤلاء المعتقلين مجهولاً، ويتساءل أفراد عوائلهم عن مصير أحبائهم المفقودين، فهل بأستطاعة الحكومه العراقيه أن توضح ماذا حدث لهؤلاء الأفراد الذين تم أخفاءهم قسرياً؟

توصيات من المنظمات الغير حكوميه ممن وقعوا على هذا البيان للأمم المتحدة بصوره عامه ولمجلس حقوق الإنسان بصوره خاصه على القيام بما يلي:

- أنشاء هيئه دوليه مستقلة للتحقيق في جميع أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق التي حدثت خلال فترة الحصار وبعد الغزو والأحتلال.
- يجب ألتخاذ جميع التدابير لوضع حد للحاله الراهنه للحصانه لمن يفلت من العقاب، سواء أكان ذلك داخل العراق، أو أن تتحمل سلطات الأحتلال الوزر والمسؤوليه بهذا الخصوص.
- تعيين مقرر خاص من الأمم المتحده لحاله حقوق الإنسان في العراق
- مطالبه المفوض السامي أن يقدم للمجلس تقريراً مفصلاً عن أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق منذ عام 2003، وفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحده وتقارير منظمات المجتمع المدني.
- مناشده مجموعه الأمم المتحده العامله على حالات الأختفاء القسريه أو الأجباريه بالتركيز على حالات الأختفاء تلك في تقاريرها التي سوف تقدمها مستقبلاً.

هوامش:

- (الأشباح التي سكنت بغداد) – 16 نيسان 2009 : ذكر الدكتور منجد بأن ثلث عدد القتلى قد تم الأستدلال على هوياتهم. في عام 2006 ، كان هناك معدل 3000 جثة شهريا ، يقول: (أسمى هذه السنة بسنة الرعب). تسلم الطب العدلي في بغداد حوالي 16.000 جثة مجهولة الهوية خلال عام 2006 فقط، معظمهم كانوا ضحايا فرق الموت وأعمال العنف الطائفي ، وقد ذكر مصدر في الطب العدلي في 14 كانون الثاني 2007 أن 90% من الجثث التي تم تسلمها عام 2006 كانت مجهولة الهوية مقارنة بنسبة 50% عام 2007 و 15% عام 2008. وتعود هذه الأرقام الى مدينة واحدة وهي بغداد ، حيث لا توجد هناك أحصائيه مناسبة عن الأختفاءات القسريه والأفراد المفقودين في مدن ومحافظات عراقية أخرى. لكن، يمكن الافتراض بأن العدد الحقيقي هو أعلى بكثير من العدد الذي أعلنته الحكومه العراقيه.

- نشرت جريدة النيويورك تايمز مقال في 30 تموز 2006 مقالا بعنوان (العنف الطائفي الشرس في بغداد يطارد ضحاياه حتى في المشرحة). أصبحت المشرحة مصدرا للخطر ، على الأقل بالنسبة للعرب السنة، فتقوم الميليشيات الشيعيه بتطويق مشرحة الطب العدلي المركزيه في بغداد بصوره خاصه ، فيما تتسلم السلطات العديد من التقارير حول أختطافات وقتل بين صفوف العرب السنة هناك.

- يذكر تقرير المفوضيه الساميه للأمم المتحده لشؤون اللاجئين عام 2009 أن نسبة اللاجئين العاندين الذين هربوا نتيجة العنف المتقشي هي 51% ، وهناك نسبة 39% منهم تعرضوا للتهديد بأستهدافهم أو مهاجمتهم ، و تمت مهاجمة 3% منهم بعمليات عسكريه.

- قدمت الغارديان تقريرا في 19 آذار 2008 مايلى : (لا يوجد هناك نقص في التقديرات ، لكنها تختلف بصورة هائله .فقد حاولت وزارة الصحه العراقيه مبدئيا بوضع أحصائيه تعتمد على ما تم تسجيله في الطب العدلي ، لكنها توقفت عن نشر الأرقام بعد الضغوط التي تعرضت لها من قبل الحكومه التي تدعمها الولايات المتحده في المنطقه الخضراء، حيث يخضع مدير الطب العدلي في بغداد للضغط بسبب الرعب المتزايد من عمله، فقد تم تهديده بالقتل على خلفية قيامه بنشر الأحصائيات التي تسبب الأخراج . فعوائل المفقودين يطالبونه بقول الحقيقه ، لكنه ، شأنه كشأن موظفين آخرين ، قرر الهروب خارج العراق. قال وزير الصحه الدكتور صالح مهدي مطلب الحساوي ، والذي تم تعيينه بعد منع وزاره نشر الأرقام الرسميه للطب العدلي، قال بأن التقرير قد تم تلقيه عن طريق جدال بخصوص الأصابات بين المدنيين).

- يمكننا ذكر أن لجنة التحقيق المشتركه تم تأسيسها بعد أكتشاف ملجأ الجادريه في تشرين الثاني 2005 من أجل يشرع الشروط العامه لمركز الأعتقال وقد تم الكشف عن وجود الملجأ بعد قيام القوات المتعدده الجنسيه والقوات العراقيه بأقتحام ملجأ وزارة الداخليه . على الحكومه العراقيه البدء بتحقيق قضائي في أنتهاكات حقوق الأنسان في الجادريه.